Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

الدّور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (2011-2017)

Security Role of NGO's in the Arab Region 2011-2017

علي أحمد عبد الحميد الرحامنه Ali Ahmad Abed Al Hameed Alrahamneh
جامعة الشرق الأوسط – الأردن Middle East University
dr.ali.abbadi@hotmail.com

تاريخ الاستلام : 2019-02-19 تاريخ القبول : 2019-05-09

ملخص:

تحدّدت مشكلة الدراسة في تقصّي الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية، في عدد من البلدان العربية في الفترة 2011-29017". وكان هدف الدراسة الوقوف على الخلفية التاريخية للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية، وتحديد الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية في الفترة 2011-2017، وتحليل انعكاسات الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية في تلك الفترة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي-التحليلي والمنهج التاريخي. وقد تحققت فرضية الدراسة التي مفادها: "قامت بعض المنظمات غير الحكومية بدور أمني سلبي في المنطقة العربية في الفترة (2011-2017)".

- وتوصلت الدراسة إلى وجود انعكاسات للدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (2011-2017)، من أهمها المساس بسيادة الدولة، وأوصت الدراسة بضرورة بناء قاعدة بيانات لرصد المنظمات غير الحكومية، الوطنية والإقليمية والعالمية الناشطة في المملكة الأردنية الهاشمية، ومحاولة تصنيفها بصورة موضوعية غير منحازة.

كلمات مفتاحية: الدور الأمني، المنظمات غير الحكومية، المنطقة العربية 2011-2017.

Abstract

The problem of the study was to investigate the security role of non-governmental organizations (NGO's) as identified in a number of Arab countries in the period 2011-29017. The study utilized the descriptive-analytical approach and the historical approach. The hypothesis of the study was that "some NGOs have played a negative political and security role in the Arab region in the period 2011-2017 ".

The study identified the implications of security role NGO's in the Arab region (2011-2017), of which the most important was the violation of the sovereignty of the state. The study found that the negative security role of NGO's in the Arab region 2011-2017 was not the prevailing general feature, but the exception. In conclusion, the study presented a number of recommendations, the most important of which was the need for the official organs of the state and public opinion to be careful in disseminating any viewpoint on the negative political and security role of NGOs due to the wide disparities and differences between them.

Keywords:

Security Role, NGOs, Arab Region 2011-2017

1. مقدمة:

تُعرّف المنظمات غير الحكومية بأنها تنظيمات للأفراد، وتخضع للقوانين الداخلية للدول، وهي تنشأ في ظل القانون الداخلي للدولة، ويحكمها بذلك القانون الداخلي الذي ينظم سلوكها وتصرّفاتها، فيضفي عليها الشخصية القانونية الداخلية. وقد يتيح لها القانون الداخلي حق الانضمام إلى مثيلاتها في الدول الأخرى، لتكوين اتحاد عالمي، كاتحاد المحامين العرب، أو اتحاد الأطباء العرب، وتضطلع المنظمات غير الحكومية بدورٍ بارزٍ في مؤتمرات الأمم المتحدة، وتعرض آراء الجهات التابعة لها بشأن مسائل متنوعة مثل حقوق المرأة والأمن الغذائي، وقد ساعدت هذه المنظمات على اعتماد اتفاقية العام 1997 لحظر الألغام الأرضية، وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية للعام 1998، للنظر في جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية (جوني، 2017: 3-4).

ويمكن تلخيص نشأة المنظمات غير الحكومية في ثلاث مراحل، مثلت الأولى ظهور الجيل الأول في بدايات العام 1800 حيث كانت المنظمات ذات طابع ديني خيري وارتبطت بالتبشير، وتمثلت الثانية بالجيل الثاني الذي ظهر في منتصف القرن العشرين، خاصة بعد مرحلة الحرب العالمية الثانية، حيث كانت ترتكز نشاطاتها على أعمال الرعاية وتقديم الخدمات، وتمثلت الثالثة بتطور الجيل الثالث بعد النصف الثاني من القرن العشرين، حتى الآن، ويتركز نشاط منظمات هذا الجيل حول حقوق الإنسان (إبراهيم، 2000: 96).

ولكن هذه الصورة الإيجابية العامة تقابَل بوجه آخر، فيه بعض الشكوك حول مصداقية بعض هذه المنظمات، بل إن المزيد من الأصوات أضحت تشير إلى وجود أدوار أمنية يتم تمويهها بالدور الإنساني العام.

تعنى هذه الدراسة بالدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية في فترة ما أُسمِي "الربيع العربي" الذي اتضحت بداياته عام 2011، والذي لا تزال المنطقة العربية تعيش آثاره. وكان التحدّي أمام إنجاز مهمة الدراسة غير يسير، كون المنطقة العربية شهدت في عدد من دولها أحداثًا تداخل فيها المحلي والوطني والعربي والإقليمي والدولي، كما أن المنظمات غير الحكومية (المحلية والوطنية والعربية والإقليمية والدولية) كانت حاضرة بدورها في خضم الصراعات، وإلى جانب أدوارها الإنسانية والإغاثية التي لا شكّ فيها، طُرحت أسئلة كثيرة حول عدد من السلوكات والمضامين ذات البعد الأمني لعدد من المنظمات غير الحكومية الفاعلة في المنطقة العربية.

إن من الصعوبة بمكان الإحاطة بدور مئات المنظمات غير الحكومية في (23) دولة، لكن هذا الإطار العريض يتقلّص بقصر الدراسة في الدور الأمني دون سواه، كما أن استثناء الأدوار الأقل أهمية، واستثناء الدول والمناطق التي لم يكن لأحداث "الربيع العربي" صلة مباشرة بها يعد محدّدًا آخر؛ مما يجعل بالإمكان دراسة ما هو أكثر أهمية وجوهرية في هذا المجال.

مشكلة الدراسة

تقوم المنظمات غير الحكومية بدور متنوع في مختلف دول العالم. وكان الدور الإغاثي والإنساني والتنموي، أقلّ عرضة للتجاذبات والاختلافات، إلاّ أن الدور الأمني أثار الشكوك والتساؤلات في كثير من الأحيان، واتضّحت هذه الإشكالية في المناطق التي شهدت نزاعات حادة، خاصة تلك التي أخذت شكل الحروب الأهلية، أو تلك التي كان يمكن أن تقلب موازين القوى، وقد كان ذلك مضمنًا في الساحة العربية في الفترة (2011-2017).

لقد برزت اتهامات صريحة وضمنية لعدد من المنظمات غير الحكومية حول دورها الذي تجاوز حقوق الإنسان أو الدفاع عن الحريات أو إعمال مبادئ حقوق الإنسان، وفي هذا المعنى تحددت مشكلة الدراسة في تقصّي الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية، في عدد من البلدان العربية، ومحاولة الخروج باستنتاجات موضوعية قابلة للتعميم على هذا المستوى.

أسئلة الدراسة

تثير الدراسة جملة من الأسئلة تحاول الإجابة عنها، وهي:

1. ما الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (2011-2017)؟

2. ما انعكاسات الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (2011-2017)؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1. تحديد الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية في الفترة 2011-2017.

2. تحليل انعكاسات الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية في الفترة 2011-2017.

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية مفادها: "قامت بعض المنظمات غير الحكومية بدور أمني سلبي في المنطقة العربية في الفترة (2011-2017)".

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية: ترتبط أهمية الدراسة بأهمية الموضوع نفسه؛ نظرًا للدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية، كما ترتبط بأهمية الأحداث التي تشغل المنطقة العربية منذ العام 2011 وحتى الآن لجهة الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية فيها، كما تتضح أهمية الدراسة من أهمية وجود عمل أكاديمي محايد وموضوعي للوقوف على ما هو متاح حول الدور الأمني لتلك المنظمات وتحليله، ومعالجته نقديًّا، خاصة في ظل ندرة الإسهامات الأكاديمية في هذا المجال.

الأهمية العملية: يحتاج صاحب القرار الأمني إلى معطيات وبيانات ومعلومات حول الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية، كما أن النتائج والمقترحات والتوصيات التي خرجت بها الدراسة موجهة بشكل خاص إلى أصحاب القرار، والمكتبات الجامعية العربية ومعنيين آخرين بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: دول عربية شهدت أحداثًا اتسمت بدرجات متنوعة من الحدّة والعنف في خضم ما أطلق عليه "الربيع العربي"، مثل سوريا، والعراق، وليبيا، ومصر، وتونس، واليمن، والبحرين، والأردن، إضافة إلى أي دولة أخرى يقتضي السياق تناول تجربتها مع المنظمات غير الحكومية.

الحدود الزمانية: تقتصر الدراسة زمنيًا على الفترة (2011-2017)، وهي الفترة التي شهدت مزيدا من التساؤلات حول دور المنظمات غير الحكومية في المنطقة، في ضوء أحداث ما أُسمي بالربيع العربي.

محددات الدراسة

واجهت الباحث صعوبات عديدة في بحثه عن مصادر موثوقة للمعلومات حول الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية التي تنشط في المنطقة العربية. وحين توفرت المعلومات كانت تتناقض فيما بينها في كثير من الأحيان حسب المصالح السياسية لمصادر المعلومات، كما أن العدد الكبير للمنظمات غير الحكومية (الوطنية والإقليمية والدولية) والعدد الكبير من الدول العربية التي يمكن تغطية الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية فيها شكّلا مصدرًا إضافيًا للصعوبة في معالجة محاور الدراسة، وتصنيف المعلومات، واختيار أولويات مناسبة.

الدراسات السابقة

دراسة الزعبي (2017)، بعنوان: "منظمات المجتمع المدني السورية، الواقع والتحديات - بحث بناءً على نتائج المسح المعمق لمنظمات المجتمع المدني السورية": جاءت هذه الدراسة المسحية بعد عقود من غياب دور منظمات المجتمع المدني واقتصارها على شكل الجمعيات كما يرى الباحث، وبعد عودة المجتمع المدني للظهور مرة أخرى بفعل انتفاضة آذار 2011. ورأى الباحث، أنه، في سياق هذه الحراك، بدأت منظمات المجتمع المدني بالظهور والتنامي بشكل مكثف. وأرجعت الدراسة أسباب ظهور هذه المنظمات إلى غايات مرتبطة بالعنف الناشئ؛ ومنها ما ظهر لغايات مرتبطة بتأمين فرص عمل للشباب الهارب وخصوصًا في دول الجوار، كما انكسر احتكار المحافظتين الكبريتين دمشق وحلب لهذه المنظمات لتنتشر في دول الجوار وفي أغلب محافظات سوريا، باستثناء الرقة ودير الزور، الخاضعتان (وقت الدراسة) لسيطرة تنظيم "داعش". وحاولت الدراسة الوقوف على شكل المجتمع المدني السوري بتقسيماته الثلاثة: المنظمات العاملة في أراضي الحكومة السورية، والمنظمات العاملة في الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة وفي مناطق الإدارة الذاتية (شمال شرق سوريا).

دراسة بجر وآخرين (Beger et al., 2007) بعنوان:

"Partners in Conflict Prevention and Crisis Management: EU and NGO Cooperation"

"شركاء في منع النزاعات وفي إدارة الأزمات: الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية".

هذه الدراسة على شكل تقرير صادر عن رئاسة الاتحاد الأوروبي الذي جاء في صورة مشروع جرى العمل فيه من قرابة عام، حاول استكشاف الفرص الممكنة لتطوير العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية الأوروبية في التصدي للنزاعات العنيفة؛ انطلاقًا من فرضية أن البناء الفعال للسلام يتطلّب شراكات فعالة، واستخدُمت دراسات الحالة، وتحليل البيانات؛ للوصول إلى عدد من المداخل، وأوجه التعاون بين الاتحاد الأوروبي والمنظمات الأوروبية غير الحكومية، في مجالات عدة، خاصة لجهة تطوير ثقافة مشتركة مستقلة عن رغبات الأفراد وما تفرضه ظروف معينة، كما توصل التقرير الدراسي إلى عدد من أشكال التعاون والعمل المشترك التي يمكن استثمارها في السلام، وفي مواجهة النزاعات.

ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

لعل أهمّ ما يميز هذه الدراسة، محاولتها الإحاطة بالمشهد العام للدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في عدد من البلدان العربية، في الفترة (2011 – 2017)، وهو جانب نادرًا ما تمّ تناوله، علاوة على أنها حاولت الوقوف على المشهد العام لواقع هذه المنظمات وأنشطتها، لمعرفة بعض جوانب الدور الأمني لبعض تلك المنظمات في المنطقة العربية، في الفترة 2011-2017. وفي حين وقفت بعض الدراسات موقفًا سلبيًا أو إيجابيًا من دور هذه المنظمات، حاولت الدراسة التمييز بين السلبي والإيجابي، دون الوقوع في الانحياز والموقف المسبق.

ولأن الموضوع ذو حساسية أمنية غير خافية، تميزت الدراسة بمحاولتها معرفة حقيقة مسائل كثيرًا ما أُحيطت بالكتمان والغموض والأقاويل والإشاعات، الأمر الذي جعل الجانب الاستقصائي الموضوعي فيها حاسمًا في إمكانية وصولها إلى نتائج ذات مصداقية، وهو أمر أقل شيوعًا في الدراسات السابقة.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التاريخي لغايات الإجابة عن أسئلتها واختبار الفرضية التي طرحتها، كما استخدمت عددًا من الأدوات والوسائل العلمية التي يوفرها الاستنباط والاستدلال العلمي، إذ تطلّبتها طبيعة موضوع الدراسة.

ولا شك أن أدوات الاستنباط والاستقراء كانت ضرورية لخدمة أهداف هذه الدراسة، فبأدوات الاستنباط أمكن الحصول على معلومات خاصة من معلومة عامة، مثل التوصيفات العامة لدور المنظمات غير الحكومية، أو تفحّص بعض التعميمات المتعلقة بأنشطة تلك المنظمات، في محاولة معرفة طبيعة الدور الذي قامت به المنظمات غير الحكومية. وبأدوات الاستقراء، أمكن الوصول إلى بعض التعميمات المشروطة حول دور المنظمات غير الحكومية، لمعرفة ماهية دورها الأمني، أو لتحليل انعكاسات الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (2011-2017).

تقسيم

بعد تحقيق المقدمة الغاية المرجوة منها بأن تكون مدخلًا للدراسة سأقسم هذه الدراسة إلى مطلبين؛ بحيث يعنى الأول بتحديد ماهية الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية، ويبحث الثاني في انعكاسات ذلك الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية في الفترة من 2011 إلى 2017.

2. المطلب الأول: ماهية الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (2011-2017)

شهدت الساحة العربية منذ منتصف القرن الماضي تزايدًا مضطردًا في عدد المنظمات غير الحكومية وأنشطتها، واصطبغت تلك الأنشطة بطابع اجتماعي أو اقتصادي أو إغاثي أو توعوي، ولكن الأحداث الأخيرة التي شهدتها دول أُسميت بدول "الربيع العربي" (2011-2017) سلّطت الضوء على الجوانب الأمنية لدور المنظمات غير الحكومية في تلك البلدان.

غني عن البيان أنه من الصعوبة بمكان وضع حدود فاصلة بين ما هو إنساني وإغاثي ونزيه، وبين ما يمكن أن يُعد دورا أمنيًا، أي أن البحث في هذه المسألة يبقى في حدود منطقة رمادية لا تخلو من الغموض واللبس، لا سيما أن المعلومات في هذا المجال شحيحة حينًا، ومعدومة في أحيان كثيرة؛ لحساسية المسألة وطبيعتها. وسيتم استخدام المنهج الوصفي-التحليلي والمنهج التاريخي وأدوات الاستنباط وتحليل المحتوى في معالجة محاور هذا المطلب.

تشير أوساط متباينة إلى الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية؛ فمنها ما هو ذو مصداقية وحيادية علمية، وليس فقط من أطراف ذات دوافع سياسية. ومن ذلك، ما أكده الباحث المتخصص البروفيسور وليام ديمارس **(DemMars,** 2010 (في دراسة له نُشرت في فصلية "الاستخبارات والاستخبارات المضادة **(International Journal of Intelligence and CounterIntelligence))** " أن: "التعاون بين المنظمات غير الحكومية والأجهزة الاستخباراتية الأمريكية له تاريخ طويل من التطور، فمنذ تأسيس وكالة الاستخبارات المركزية عام 1947 قامت ببناء خطوط اتصال مع عدد كبير من المؤسسات الأمريكية خارج البلاد، من ضمنها المؤسسات التجارية والكنائس والمؤسسات الإعلامية والمؤسسات الرعائية والخدماتية، وبعض تلك الخطوط تمت الاستفادة منها لتمويل بعض المؤسسات بشكل سري، وتلك المؤسسات كانت تدعم وتمول المنظمات غير الحكومية، وأن حركة هذه المؤسسات تمت الاستفادة منها في جمع المعلومات الاستخبارية، وكذلك شكلت جزءاً من البنية التحتية للأفراد الذين يمكن تجنيدهم للعمل السري."

يتضح مما تقدم أن تلك المنظمات جزء من عملية تهيئة بيئة سياسية واجتماعية لنقلها من حالة العداء مع المستعمر إلى حالة التعاون "الديموقراطي" معه مروراً بحالة انكسار الحواجز النفسية المختلفة بالتدريج (قبيسي، 2015).

من جهة أخرى يؤكد البروفيسور وليام ديمارس **(DemMars,** 2010 (الذي سبقت الإشارة إليه أن "المنظمات غير الحكومية المتنوعة ومختلف الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية تجد نفسها بشكل متزايد جنبًا إلى جنب على خطوط الجهات في مواجهة الحروب الصغيرة وحركات التمرد في العالم الثالث والدول

السوفياتية السابقة"، وقد برر سبب تعويل أجهزة الاستخبارات الأمريكية على المنظمات غير الحكومية بأن "المنظمات غير الحكومية والعاملين فيها يحصلون على معلومات لا تستطيع أجهزة الاستخبارات الحصول عليها من طرق أخرى"؛ حيث "تشكل الشبكة العالمية من المنظمات غير الحكومية مصدراً مهمًا للمعلومات بالنسبة لأجهزة الاستخبارات الأمريكية" وفي كثير من الأحيان "يتم إرسال المعلومات التي تحصل عليها المنظمات غير الحكومية بشكل مباشر إلى قيادة وكالة الاستخبارات المركزية لتحليلها."

مع نهاية الحرب الباردة (1989-1991)، اعتبر البعض أن نهاية الصراع الإيديولوجي بين الرأسمالية والاشتراكية قد شكل نقطة انعطاف فارقة في السياسات الدولية، وتفاءل الكثيرون بأن الوضع الجديد قد يؤدي إلى نشوء قيم مجتمعية جديدة تسهم في تعميق التعاون الدولي بين الأفراد والمجتمعات والدول، وقد ساد هذا الاعتقاد بشكل أكبر مع بروز تيارات متفائلة بشأن إقامة مجتمع عالمي يسوده السلام والأمن الدوليان.

من جهة أخرى فقد اعتقد آخرون أن الواقعية ستظل أسلم أطر التحليل المتعلقة بمفهوم الأمن الدولي وتحدياته، خاصة مع الاستجابات والتعديلات التي قدمتها الواقعية الجديدة (جندلي، 2008: 6-7).

أعطت النظرة الجديدة للواقع الأمني حافزًا لمفهوم الأمن الإنساني كونه قد عمّق أهمية التوسع في مدركات الأمن، فانتقلت بؤرة الاهتمام من أمن الدول إلى أمن الأفراد؛ أي من مفاهيم الأمن التقليدي الذي ينحصر فقط في الميدان العسكري، إلى الأمن الإنساني الذي يشمل القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ويتأثر بها، فهو يجسد أمن الإنسان بصفته كائنًا حيًّا يسعى إلى ضمان سلامته، وتحقيق رفاهيته وحاجاته المتزايدة، والحفاظ على كرامته. وأصبح هذا المفهوم بعدًا قياسيًا للأمن الدولي، فتنامت النقاشات حول ضمانات حقوق الإنسان، وحماية الفرد كمسؤولية لجميع القوى الفاعلة على الساحة الدولية حتى يكتسب إشراك المنظمات غير الحكومية إلى جانب الدولة أهميته البالغة في إنجاح مساعي تفعيل الأمن الإنساني، واستدامة مضامينه، بالنظر إلى تعاظم دورها ضمن التفاعلات الأمنية، والوطنية، والإقليمية، والدولية (إدري، 2012 1-2).

هذا المفهوم الجديد أسس لعلاقة بين الأمن الإنساني والتدخل الإنساني، حيث يشكل الفرد العنصر الأساسي في استيعاب مفهوم الأمن الإنساني وتحليله؛ فأمن الدول، على أهميته ليس وحده الكفيل بتحقيق أمن الأفراد؛ ففي بعض الحالات تفقد الدولة مبررات وجودها، وتتحول ضد أمن مواطنيها، ومن ثم فقد ركز مفهوم الأمن الإنساني ضمن ما يندرج في إطار ما يعرف بـ "الخير العالمي **(Global Public Good)** "على محورين لدور المجتمع الدولي في الحالة التي تكون فيها الدولة غير قادرة على الاضطلاع بمهامها الأساسية أو المناسبة: الأول، مسؤولية حماية المدنيين في بلد معين كمسؤولية أخلاقية تجاه رفاهية الأفراد الذين تتعرض حقوقهم للانتهاك، ويركّز الثاني على مسؤولية الدولة في حماية الناس من التخلف وتوفير متطلبات التمكين (أحمد، 2001: 35). أي أن الاستقلال الأمني لم يعد بهذا المعنى من اختصاص الدول في ذاتها، بل تتداخل فيه ومعه عناصر أخرى، وهذا ما يشي بالمعنى الأوسع لمسائل السياسة والأمن فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، ودورها الأمني .

تتجلّى أهمية الأمن على المستوى التطبيقي من خلال مدى إدراك الدول لبيئتها الأمنية داخليًا وخارجيًا، وانعكاس ذلك على صياغة منظوماتها الأمنية، استنادًا إلى مقوماتها وإمكاناتها الداخلية، وارتباطًا بموقعها في النظام الدولي. لكن، ورغم هذه الأهمية على المستويين الأكاديمي والتطبيقي ظل مفهوم الأمن مفتقرًا إلى ضبط معرفي (جندلي، 2008: 18).

وهذه هي الحالة بشكل خاص عندما ترتبط مشروعات الإغاثة وإعادة الإعمار والتنمية بالأجندات السياسية والأمنية والعسكرية، بالإضافة إلى ذلك فقد فرض ظهور العديد من الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة التي تعمل في أماكن الأعمال الإنسانية والنزاعات تحديات إضافية على الوكالات الإنسانية؛ حيث ترى عدة شركات تجارية أن توفير الحماية والخدمات الأمنية للحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية فتح المجال لنمو الأعمال، لكن استخدام شركات الأمن الخاصة يطرح أسئلة أخلاقية وعملية صعبة أمام المنظمات الإنسانية،

نتيجة لكيفية تأثير ذلك على صورة المنظمة والوكالات بشكل عام (بيكلي، 2006: 4).

من جانب آخر تشير دراسة محمود عبابنة حول التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية في الأردن إلى غياب آلية مراقبة مالية فعالة لمنع التربح والانتفاع الشخصي عندما تتعامل كثير من منظمات المجتمع المدني مباشرة مع المانحين. وقد يطلب من هذه المنظمات المدنية الخوض أو الإسهاب في موضوع معين تحت قناع أهداف إنسانية، على النحو الذي يؤدي إلى صعوبة نفي قيام بعض مؤسسي تلك المؤسسات من التربح من خلال أعمال مؤسساتهم.

إن مداخل التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني على اختلاف أشكالها أمر فيه تضارب؛ فمن جهة يجب ألا تُلقى تهمة العمالة والارتباط المشبوه على بعض منظمات المجتمع المدني لمجرد جنسية الجهات المانحة، ومن جهة ثانية لا يمكن تبرئة ساحة بعض المنظمات من وجود أهداف وغايات مشبوهة وتربح وإثراء من خلال النشاط الإنساني الاجتماعي، حيث يعتمد ذلك على التمويل وطبيعته وهوية المموِّل ونزاهة متلقي التمويل، والنشاط المنوي تنفيذه؛ فدعم جمعية تُعنى بتطوير المهارات السمعية للأطفال الصم يختلف عن تلقي التمويل لشركة غير ربحية مسجلة لقياس مدى الشفافية السياسية في الدولة، ولعل أكثر البرامج جلبًا للشبهة هي تلك المرتبطة بالأنشطة السياسية والإعلامية والاجتماعية وحقوق الأقليات؛ فالتمويل هنا ذو طابع سياسي، وله دلالته، وقد يوظف في سياق الصراع الثقافي والحضاري، وممارسة الضغوط السياسية والثقافية. وقد يتعدى الأمر إلى الطلب من الجهات المتلقية اتخاذ مواقف وإدانة أحداث تطرأ، أو التنديد بقوانين أو سياسات لا تنسجم مع سياسات الدول المانحة، كما لا يخفى على أحد استفادة الجهات الممولة من الدراسات الإحصائية، ومؤشرات قياس الرأي، لرسم سياسة الدولة المانحة عند تعاملها مع بلد المنظمات متلقية التمويل؛ حيث تؤول جميع البيانات المتحصلة لتصب في بنك معلومات المؤسسات المانحة، والتي قد تمثل دولاً أو أحزاباً حاكمة أو حتى أجهزة استخبارية (محارمة، 2017).

وكثيرة هي الدول التي تنظر بعين الريبة والشك الأمني في دور العديد من المنظمات غير الحكومية. وتشعر بريطانيا مثلًا بالحاجة إلى الحضور في الدول المعادية للقيام بالتغيير من الداخل، على الرغم من استفادتها من جميع الوسائل الاستخباراتية المعاصرة المختلفة مع التذكير بأن هذا المسار له تاريخ طويل، فبريطانيا استعملت المستكشفين والرحالة والكتاب وعلماء الآثار للتجسس على البلدان المختلفة (قبيسي، 2015).

وتسهم المنظمات غير الحكومية بشكل فعال، في إطار ما اصطلح على تسميته بالمسار الثاني للدبلوماسية، في مجال بناء السلام، لا سيما وأنها تنشط في مجالات مختلفة، وعلى مستويات متعددة، حين تقدم خدمات متنوعة تتلاءم والاحتياجات المجتمعية. ومما لا شك فيه أنه وعلى الرغم من تعقد عمليات بناء السلام وتشابكها تحرص المنظمات غير الحكومية على أن تكون سباقة ومميزة في تدخلها، من خلال اهتمامها بالفرد كوحدة تحليل، ومركز اهتمام رئيس لها، وذلك يتأتى من قناعتها بأن الفرد هو الفاعل والمستهدف من عمليات بناء السلام. إلا أنه وعلى الرغم من عملها هذا فإن المنظمات غير الحكومية تعترض مجموعة من المعوقات التي تحد من نشاطها وتعرقله، وهذه المعوقات ترتبط أساسًا بحجم تدفق التمويل لها ومداه ومرجعيته، بالإضافة إلى مدى قبول المجتمعات بها، والتي تترجم في نسبية شرعيتها، واصطدامها بخصوصيات مجتمعية محلية تتعارض في كثير من الأحيان مع الوصفات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية وتتبناها. ولذلك تبدو الحاجة ماسة إلى إعادة النظر في الرؤية التي تحكم الاستراتيجية التدخلية لهذه المنظمات، ومراجعة آليات عملها، بما يسهم في تذليل العقبات التي تم تسجيلها (زقاغ وخلالفة، 2014: 286).

ويرى الباحث أن دورًا أمنيًا لعدد من المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية كان حاضرًا في الفترة 2011-2017، وذلك استنادًا إلى ما قدمته الدراسة من معطيات وتحليلات وشهادات خبراء، ولكن ذلك لا يجيز تعميم القيام بهذا الدور على كل المنظمات غير الحكومية .

قبل الانتهاء من هذا المطلب تنبغي الإشارة إلى أن الدول الأكثر اضطرابًا شهدت حضورًا أكبر للدور الأمني للمنظمات غير الحكومية، وخصوصًا مصر وسوريا وتونس واليمن وليبيا.

المطلب التالي يعنى ببحث انعكاسات الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية.

3. المطلب الثاني: انعكاسات الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (2011-2017)

هناك طرق عديدة للتأثير في سلوك الآخرين، كأن تستطيع إرغامهم بالتهديدات، أو تستطيع إغراءهم بدفع المال، والقوة الصلبة تتركز على المغريات أو على التهديدات، لكن هذه ليست كل أشكال القدرات، إذ يمكن لطرف ما الحصول على النتائج دون أي مما سبق، أما الطريقة غير المباشرة للحصول على ما يراد فتسمى أحيانًا "الوجه الثاني للقوة"؛ فقد تتمكن دولة ما من الحصول على النتائج التي تريدها في السياسة العالمية، لأن هناك دولًا أخرى معجبة بمثلها وتحذو حذوها وتتطلع إلى مستواها، وتريد أن تتبعها، وبهذه الوسيلة يتم اجتذاب الآخرين في السياسة العالمية، وهذه هي "القوة الناعمة" التي تجعل الآخرين يريدون ما يريد مستخدمها، متمثلة بوسائل ثقافية، ومؤسسات، وقيم سياسية يراها الآخرون مشروعة أو ذات سلطة معنوية أو أخلاقية، وتشكل في مجملها "القدرة على الجذب، والجذب كثيرًا ما يؤدي إلى الإذعان" (ناي، 2007: 20-25.)

1.3 الفرع الأول: وسائل جديدة للعمل الأمني

إذا تعارض ما يرغب به المتلقي مع ما يريده المرسل (صاحب القوة)، فلا بد من التأثير لتغيير القناعات والمطالب، ومن هنا كانت ضرورة استخدام الأدوات المؤثرة، وهذه الأدوات يمكن أن تكون وسائل الإعلام، أو الشركات التي تقدم برامج معينة، أو إقامة العلاقات الشخصية مع أفراد وجماعات أساسيين، أو الوسائل المخابراتية، أو التمويل السري للحفاظ على السيطرة (طي، 2011: 14.)

لقد شهد مفهوم "الحرب الناعمة(**Soft War**) "، أو "القوة الناعمة(**Soft Force**) "، تألقا في نهاية القرن العشرين، وأصبح موضع اهتمام أكاديميين ودوائر سياسية وأمنية وعسكرية واستراتيجية عدة، وبصورة خاصة في الولايات المتحدة الأميركية التي أنتج مفكروها فلسفة المفهوم بأبعاده المختلفة. ومفهوم الحرب الناعمة لم يدخل حيز التداول في البلدان العربية والإسلامية إلا مؤخرا، وبمستوى من الفهم الخجول المقتصر على بعض النخب التي تهتم بالدراسات الاستراتيجية، أو لدى جهات إقليمية تدرك مدى خطورة أنشطة الحرب الناعمة وبرامجها، التي تظهر تجلياتها على الشبكة الإلكترونية، وفي فهارس محتويات المحرك الدولي للمعلومات(**Google**) ، بأثواب مختلفة، تتيح تلمس المظاهر الأولية لأوجه صراع خفي تُستخدم فيه أدوات وآليات غير مألوفة في المواجهات الحربية المباشرة، أو في الحروب الصلبة الظاهرة للعيان. فالقوة الناعمة مصطلح يُستخدم في نطاق نظرية العلاقات الدولية، ليشير إلى توظيف ما أمكن من الطاقة السياسية، بهدف السيطرة على سلوك القوى السياسية الأخرى المستهدفة واهتماماتها، من خلال وسائل ثقافية وأيديولوجية (ياغي، 2011: 51 و54.)

ولعل من أوجه مثل هذه الحرب ذات الطبيعة الأمنية استخدام بعض المنظمات الحكومية، أو بعض العاملين فيها، في خدمة أهداف هذا الطرف أو ذاك، في ساحات النزاع والصراع، والمنطقة العربية في مرحلة ما أسمي "الربيع العربي" شهدت كثيرًا منها.

ومن الناحية الإجرائية تجيز نظرية الحرب الناعمة خطط الحرب غير المباشرة، كاللعب بقواعد الخصم، وخلق حالة من التشكيك في الثوابت والمعتقدات التي يتبناها الخصم، وفي مظهر الحرب الناعمة، يتمظهر الاشتباك مع الخصم الخارجي بلون محلي تمامًا، بمعنى أن يتبلور حضور الوكيل المحلي في إطار بيئة حاضنة لأهداف الخصم بطريقة غير مباشرة، وفي هذا السياق يستعير الوكيل المحلي خطابًا وطنيًا حماسيًا لا يثير أي شبهة من حوله، بل ومن الأفضل أن يتبنى هو بالكامل مجموعة الثوابت المشكَّك فيها (الحسيني، 2010، كما ورد عند ياغي، 2011: 56.)

أما على مستوى نتائج التهديد الناعم وشواخصه، والذي يُستَخدم بكثافة لدى المنظمات غير الحكومية ذات الدور الأمني، فيمكن الإشارة إلى تغيير الاعتقادات، والأفكار، والسلوك، والهوية الوطنية، أي إيجاد نوع من الاستحالة الثقافية، أما عن تداعيات التهديد نصف الصلب، فيُشار إلى التقليل من الثقة بالحكومة، وإضعاف المشاركة، والمشروعية، والانسجام السياسي. أما تداعيات التهديد الصلب فقد تتمثل في تدمير المراكز الحساسة،

واضطراب توازن القوى، وإضعاف القوات المسلحة (أحمديان، 2013: 24).

3. 2 الفرع الثاني: الدور الأمني للإعلام

لا يمكن القفز عن وظائف الإعلام في التحكم والتأثير في مجمل هذه المعالجة الخاصة بالدور الأمني لبعض المنظمات غير الحكومية، وتداعيات ذلك الدور، بالنظر إلى الأنشطة الإعلامية الكثيفة التي عُرفت بها المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية، والتغطيات الإعلامية الكثيفة والموجهة التي تحظى بها بعض مواقفها وما يصدر عنها، وبصورة هادفة وموجهة أمنيًا، وهناك قائمة مهمة أعدها المفكر الأمريكي "نعوم تشومسكي " **(Noam Chomsky)**اختزل فيها الطرق التي تستعملها وسائل الإعلام العالمية للسيطرة على الشعوب، الحريصة تبعا لمواقفها على تغطية ما يصدر عن المنظمات غير الحكومية، والتي حددها بعشر استراتيجيات أساسية، وهي:

1. استراتيجية الإلهاء، وهدفها الأساس يتمثل في تحويل انتباه الرأي العام عن المشكلات الهامة، من خلال بث جملة من الإلهاءات والمعلومات التافهة التي تضع المتلقي في خانة التشتت.

2. استراتيجية ابتكار المشكلة، وإحداث ردة الفعل، ومن ثم تقديم الحل، أي أن يثير الإعلام مشكلة تحدث ردة فعل من الشعب، فيطالب بحلها في وقت يفترض المطالبة بحل مشكلات أكثر أهمية وملامسة لظروف الحياة اليومية.

3. استراتيجية التدرج، ويُعمل بهذه الاستراتيجية من أجل تقبل إجراء من الصعب تقبله، بمعنى إقناع الشعب بضرورة حصول التغيرات الاجتماعية والاقتصادية بنحو تدرجي تصاعدي.

4. استراتيجية التأجيل كما يسميها "تشومسكي"، وهي طريقة يتم الالتجاء إليها من أجل إكساب الأمور المكروهة حالة التقبل، مثل تقبل إجراء ما في الحاضر يفرض تطبيقه في المستقبل، وترسيخ فكرة أن ما يقدمه الشعب في الحاضر، سيجعله في موقع تفادي التضحية المطلوبة في المستقبل.

5. استراتيجية مخاطبة الناس وكأنهم مجموعة أطفال صغار، وبواسطة شخصيات وخطب لا تستدعي لدى المتلقي الحس النقدي السليم.

6. استراتيجية استثارة العاطفة بدل تفعيل التحليل المنطقي. أي محاولة تحريك مشاعر الناس وعواطفهم من خلال إثارة الرغبات والمخاوف والنزعات السلوكية بشتى الوسائل.

7. استراتيجية إبقاء الشعوب في حالة من الجهل والحماقة، وإبعادها عن التكنولوجيا المتقدمة ونوعية التعليم الجيد، وتتقاطع هذه الاستراتيجية مع استراتيجية الإلهاء.

8. استراتيجية تشجيع الشعب على استحسان الرداءة، كأن يجد الفرد أنه من الرائع أن يكون "غبيًا."

9. استراتيجية استبدال حالة التمرد بحالة من الشعور بالذنب، أي جعل الفرد يظن أنه المسؤول الوحيد عن أخطائه وتعاسته، وأن مشكلاته الحياتية إنما تعود إلى سوء اندماجه ونقص ذكائه وقدراته، عوضًا عن قيامه بحراك سياسي يستهدف بنية النظام الاقتصادي القائم.

10. استراتيجية سيطرة الإعلام من خلال تقدم العلوم البيولوجية والنفسية؛ فبرأي "تشومسكي" يلعب التطور العلمي دورًا مهمًا في عمليات التأثير، نتيجة دراسة طباع الناس وميولهم. وقد نتج ذلك التأثير برأيه عن الفجوة المعرفية بين عامة الناس وبين الذين يمتلكون أدوات السيطرة، مما يجعل تأثير القوى الحاكمة أقوى من تأثير الأفراد على أنفسهم (جريدة "السفير"، عن ناعوم تشومسكي، 2011.)

3. 3 الفرع الثالث: الدور الأمني المباشر

جرت الإشارة أكثر من مرة إلى صعوبة الحصول على معلومات موثوقة حول الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية، لكن عددًا من الشواهد أثارت مؤخرًا أسئلة مشروعة، خاصة بعدما ذُكر عن "مسرحيات الهجمات بالسلاح الكيماوي في دوما السورية وغيرها"، والتي أكدتها مصادر متعددة مرات عديدة. وتفاديًا لأي انحياز، هذه عينة من بعض المعلومات، ومن مصادر مختلفة، عن أدوار أمنية للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية :

- في تقرير تناولته محطات تلفزيونية، تم الكشف عن كيفية استخدام الولايات المتحدة وأوروبا منظمات غير حكومية لأغراض أمنية، ومن أبرز هذه المنظمات تلك الموجودة في المناطق

التي تسيطر عليها المجموعات المسلحة في سورية، وظهور ما يسمى منظمة "الخوذ البيض (White Helmets)"، والتي يُزعَم أنها فرع من تنظيم "جهة النصرة"، ويقودها ضابط بريطاني سابق في الجيش والمخابرات العسكرية يدعى جيمس لو ميسورر، وتشترك في تمويلها حكومة الولايات المتحدة و"جهة النصرة" المصنفة على القائمة الدولية منظمة إرهابية (المصري، 2016 .(

• تحظى عيادات جهة النصرة بتمويل وزارة الخارجية الفرنسية بوساطة منظمة "أطباء بلا حدود"، رغم عدم وجود متطوعين أجانب في مناطق عديدة تخضع لسيطرة المجموعات المسلحة، وأظهر شريط وثائقي حديث عنوانه "ذوو الخوذ البيض" "القاعدة من دون قناع"، من إنتاج ستيف عز الدين عمليات الإعدام الطائفي التي ينفذها ذوو الخوذ البيض، إضافة إلى مقالات بحثية موثقة تفضح الممارسات العسكرية والأمنية لِ "منظمة الدفاع المدني" من إعداد الصحفية "فانيسابيلي" تحت عنوان ("ذوو الخوذ البيض".. سلالة جديدة من المرتزقة وصنّاع الدعاية) (المصري، 2016.(

• يشير تقرير إلى أن وكالة الصحافة الفرنسية نشرت خلال معارك حلب صورًا وكتبت تعليقات بشأن ما أسمته "العمل الجبار لمتطوعي منظمة الدفاع المدني" المعروفين باسم الخوذ البيض، لإنقاذ أرواح بشرية، وأصرت مجلة "نيوزويك وعدد من الصحف الأميركية والغربية وكذلك العربية على ما أسمته ميزات هذه المنظمة غير الحكومية، وحياديتها السياسية والدينية، وتفاني أعضائها المتطوعين ودورها في إسعاف النساء والأطفال وإنقاذهم.

• بعض مواقع التواصل الاجتماعي الداعمة للمجموعات المسلحة، المصنف بعضها على أنه إرهابي على الصعيد الدولي طالبت بمنح المنظمة جائزة نوبل للسلام، ونشرت صحف أوروبية وأمريكية تحقيقات هي في الواقع نقل حرفي لما جاء في الدعاية الرسمية لما يسمى "منظمة الدفاع المدني" تدّعي عدم انحياز المنظمة، وعدم ولاء العاملين فيها لأي حزب أو جماعة سياسية.

• عرض تقرير عشرات الصور ومقاطع الفيديو والأحاديث والحوارات مع أصحاب "الخوذ البيض" والتي تؤكد أنهم يمثلون تنظيمات إرهابية، ويعملون مباشرةً تحت إمْرَة تنظيمات إرهابية بينها "جهة النصرة" فرع تنظيم "القاعدة" في سورية، وأن أعضاء الخوذ البيض يشاركون في تركيب صور ونشر أخبار زائفة بهدف التأثير في الرأي العام، بدعم مادي ولوجستي وإعلامي ضخم من دول عديدة عربية وغربية (المصري، 2016.(

• ورد في تحقيق لموقع "غلوبال ريسيرش" الكندي 2016/5/1 أن مثل هذه المنظمات غير الحكومية ومنها ما يسمى "منظمة الدفاع المدني" تعمل جنباً إلى جنب مع التنظيمات المسلحة، بدعم أميركي رسمي وغير رسمي، وتتعاون مع السلطات الأمريكية وغيرها في شكل تعاقد من الباطن لإرساء صورة عن الجيش العربي السوري بشكل يجافي الحقيقة (غلوبل رسيرتش، 2016.(

• صار من السهل أن ينشئ شخص أو جهة – استخباراتية أو غيرها – منظمات وهمية للتجسس – أو لأهداف أخرى غير قانونية – ولا يمكن تتبع مصدرها، ومنها منظمة غير ربحية أسست في 2015، أسستها مجموعة صغيرة من حقوقيين غير معروفين بريطانيين وفرنسيين، وعُرفت باسم **Voiceless)** " (**Victims**ضحايا بلا صوت"، تتبعها الصحفي توماس فوكس ومنظمة العفو الدولية، حتى أغلقت، لكن لا تزال التكهنات بشأن مؤسسها قائمة، وقد استكملت منظمة العفو الدولية البحث في أمر "ضحايا بلا صوت"، وتلك المرة كان مجال البحث في حساب المنظمة على مواقع التواصل الاجتماعي. وجدت منظمة العفو الدولية أن منشورات المنظمة المزعومة تختلف عن طبيعة منشورات المنظمات الحقوقية، فكانت على حد تعبيرها "عامة للغاية" و "لا طعم لها". وعلى سبيل المثال، كانت الحملة التي شنتها في احتفالات أعياد الميلاد للعام 2016/2015، عبارة عن صور معاناة لمهاجرين تم تعديلها بشكل رديء لتخرج صورة احتفالية تدعو الناس لتذكر معاناتهم والإحسان إليهم في هذا الوقت من العام (ساسة بوست، 2016/12/22.(

• أثارت قضية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني في مصر جدلًا واسعًا، فالنضال لا يكون مدفوع الثمن، والتعاون المالي مع منظمات يمولها الكونجرس أشد الخطوط حمرة، وبنظرة تحليلية على واقع نشاطات المنظمات غير الحكومية يمكن استخلاص أن مجالات تركيزها تصب في قضايا فردية تكرس نزعات انفصالية، بعيدًا عن القضايا المجتمعية التي تمثل

الخرائط الطبقية الواقعية والفئات صاحبة المصلحة الحقيقية في التغيير. أي أن نشاط بعض المنظمات غير الحكومية بشكله الحالي وخرائط تمويلاته وطبيعة مشروعاته لا يسعى إلا إلى إضعاف الدولة المركزية، والانتقاص من صلاحيات تخطيطها المركزي وتماسكها وسلامة وحدة مكونات مجتمعها. هذا، بالإضافة إلى أن هناك نشاطات مشبوهة لبعض تلك المنظمات، والتي تنبع شبهاتها من طبيعة الجهات المانحة، التي تعد واجهات للاستخبارات الدولية (شوقي، 2012.(

- نشط الصندوق الوطني للديمقراطية بفاعلية في كل من مصر وتونس والجزائر، أما "فريدم هاوس" فقد كانت على علاقة وثيقة بمنظمات المجتمع المدني في مصر، فهي تعمل كلوبي للضغط على الحكومات، بمعنى احتلال غير مباشر. وهذه معلومات عن الصندوق الوطني للديمقراطية: مؤسسة خاصة مستقلة غير ربحية مانحة، تأسست سنة 1983، ممولة من طرف الكونغرس الأمريكي عن طريق اعتماد سنوي، يديرها مجلس إدارة مستقل وغير متحزب، ويقوم الصندوق بتمويل مشروعات تدعم الديمقراطية تتم من خلال مبادرات ذاتية للمجتمع المدني في عدة مجالات منها: (التربية على المواطنة، وحرية الإعلام، وحل النزاعات بشكل سلمي، وحقوق الإنسان، وقيم الديمقراطية ومبادئها، وحقوق المرأة)، وهناك أمثلة موثقة من يوغسلافيا السابقة وأوكرانيا ومصر وسوريا ودول أخرى عديدة، تبيّن بوضوح الدور الاستخباراتي الأمني للعديد من المنظمات غير الحكومية، أو بعض موظفي منظمات لا شبهة عليها (شوقي، 2012؛ عمارة، 2006.(

يقول الكاتب مصطفى بسيوني: "يُعدّ التمويل الدولي آلية للتجسس وتتبع مواقف الفاعلين داخل الدول من سياسات الدول الأوروبية، ذلك أن أهداف الممولين الأجانب قد تنطوي على مخاطر استراتيجية كبيرة، من أهمها استغلال الممولين الأجانب للأنشطة التي تمولها من أجل تتبع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول، واستغلالها اقتصاديًا وسياسيًا، وبشكل يضر بمصلحة الدول التي تستفيد منظماتها من التمويل الخارجي، ولهذا أصبحت العديد من تلك الجمعيات، دون وعي، بعد انخراطها في عمليات التمويل الرسمي أو الأجنبي، تساعد الممولين الأجانب والرسميين في تحقيق أهدافهم بالنيابة، وبتكاليف أقل، وبعض المنظمات غير الحكومية الناشطة في المنطقة العربية لم تعد تؤطر المواطنين في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل تؤطرهم في كيفية البحث عن الممولين، وطرق وضع المشروعات؛ مما حول المجتمع المدني من قوة إبداعية واقتراحية ومعارضة ومنتقدة، إلى إطار لصرف الأموال الممنوحة" (شوقي، 2012 .(

وفي الجهة المقابلة، وفيما يخص خوض المنظمات غير الحكومية مجال حقوق الإنسان يُعد تحديًا، يتعرّض أعضاء هذه المنظمات للقمع، وقد يصبحون هم أنفسهم ضحايا الانتهاكات بسبب قيام هذه المنظمات بانتقاد بعض السلطات في مجال حقوق الإنسان، بعدما صار تدخل هذه المنظمات في مجال حقوق الإنسان أمرًا لا بد منه، بسبب زيادة مظاهر انتهاك هذه الحقوق في دول عديدة، بل وحماية الدول للمسؤولين عن هذه الانتهاكات، وعدم تقديمهم للمحاكمة، بل ومساعدتهم أحيانًا على الإفلات من العقاب. ولقد استطاعت هذه المنظمات أن تنشط في مجالات كانت في الماضي حكرًا على الدول، وأن تشكل جماعات ضغط تعبر عن هموم الشعوب واحتياجاتها، وما تناضل من أجله، وغطّت نشاطات المنظمات غير الحكومية مختلف أنحاء العالم، ولم يعد نشاطها محصورًا في حدود إقليمية لدولة ما، وأصبحت هذه المنظمات تدافع عن حقوق كامل الشعوب دون استثناء، بسبب انتشار أعضائها والمنخرطين فيها في أغلب دول العالم (الشريف، 2008: 3.(

ويشير واقع الحال الدولي المعاصر إلى أن "المنظمات غير الحكومية **(NGOs)** "تملك مؤهلات وإمكانات معتبرة جعلت منها أحد أهم القوى المعنية بإعادة بناء مرحلة ما بعد النزاعات، فضلًا عن خبرتها الميدانية الكبيرة في مهام ذات صلة ببناء السلام، وهي تمتلك المرونة والمصداقية التي تتيح لها بناء علاقات ثقة مع السكان المحليين، حتى يتم قبولها بسهولة، وكسب شرعيتها، بالإضافة إلى قدرتها على تطوير مشروعات وشراكات فعالة، من شأنها أن تسهم في تحديث أهدافها، من خلال برامج إعادة البناء وتقوية البنى الاجتماعية والسياسية والإدارية. وبذلك، تضع معظم "المنظمات غير الحكومية" العاملة في مراحل ما بعد النزاع، كما هو الحال في عدد من دول ما أسمي "الربيع العربي"، تصورات عن طبيعة عملها تقوم على ضمان استرجاع

حقوق الأفراد، وحمايتهم، وتمكينهم، وبناء قدراتهم (زقاخ وخلالفة، 2014: 274، 275.)

ومما لا شك فيه، أن غالبية المنظمات غير الحكومية تسعى إلى أن تكون السباقة، بل والمتميزة في تدخلها بفعاليات مركز اهتمامها الفرد، وعلى غرار العديد من الأدوار التي قامت بها هذه المنظمات غير الحكومية، فقد حاولت في مجال حماية الأمن الإنساني كذلك، وبشكل خاص، أن تمدّ يد العون، وأن تكون شريكًا فاعلًا في الجهود التي تنصبّ في مواجهة التحول في طبيعة الحروب والنزاعات، التي أصبحت في غالبيتها داخلية، كما هو الحال في المنطقة العربية 2011-2017، وفي تكثيف جهود القوة الناعمة الإيجابية إنسانيًا، والتي تستند إلى وظيفة التنمية وأمن الموارد وحماية البيئة وضمان حقوق الإنسان (بوخريص، خديجة: 2017.)

ويرى الباحث أنه لا بد من الاكتفاء ببعض الاستثناءات الخاصة بدور أمني تقوم به بعض المنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة العربية، لما قد يجرّه هذا الدور من تداعيات أمنية قد يصل حدّ التجنّي؛ فكثير من المنظمات غير الحكومية ألقت بثقلها ونشطت ونظّمت فعاليات هامة دفاعًا عن قيم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان، بل وسقط عدد من العاملين في بعض تلك المنظمات ضحايا اضطرابات في مناطق ذهبوا إليها في خدمة القِيَم الإنسانية وضحايا النزاعات، ومنهم من اعتُقل أو فقد عمله بسبب هذا الدور في تلك المنظمات. إن الموضوعية تقتضي دراسة كل حالة بما هي عليه، والتعميم في مثل هذه المسائل في غاية الخطورة.

4. خاتمة:

جاءت هذه الدراسة للبحث في الدّور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (2011-2017)، وقد حللت الدراسة الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية 2011-2017، مستخدمة ما توفر من معطيات ومعلومات ومصادر وأدوات تحليل، وقد وقفت الدراسة على تداعيات الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية 2011-2017.

من جهة أخرى فقد اختبرت الدراسة فرضيتها التي مفادها: "قامت بعض المنظمات غير الحكومية بدور أمني سلبي في المنطقة العربية في الفترة (2011-2017)". وقد اختبرت الدراسة هذه الفرضية وقبلتها، في حدود قيام تلك المنظمات بدور سلبي، ولكن دون القبول بتعميمها على كل المنظمات غير الحكومية، ولا على كل أنشطتها، بل وأكدت بالمقابل على نقيض الفرضية في الأغلب الأعم من دور المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية 2011-2017.

النتائج

1 .قبلت الدراسة بفرضيتها التي نصّت على أن بعض المنظمات غير الحكومية "قامت بدور أمني سلبي في المنطقة العربية في الفترة (2011-2017)."

2 .نهضت المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية وتعاظم دورها، بما فيها الدور الأمني في الفترة 2011-2017.

5 .أوضحت دور التمويل على وجه خاص في حرف دور المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية عن اتجاهاته المطلوبة، وباتجاه تحقيق أغراض أمنية لأطراف خارجية في بعض الأحيان.

6 .بيّنت الدراسة محاور أخرى للنقد الموجّه للمنظمات غير الحكومية، الوطنية والإقليمي والدولية، مثل عدم توجهه لمخاطبة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمعات العربية .

6 .بيّنت الدراسة انعكاسات الدور الأمني للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية (2011-2017)، في اتجاهات متعددة، من أهمها المساس بسيادة الدولة، والمسّ ببعض الحقوق دون تعميم ذلك على كل المنظمات .

7 .استخلصت الدراسة أن الدور الأمني السلبي للمنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية 2011-2017 ليس السمة السائدة العامة، بل الاستثناء في التقويم العام لدور تلك المنظمات، التي لها أدوار إيجابية مهمة، لا جدال فيها .

ثالثًا: التوصيات

• ضرورة أن تتوخى الأجهزة الرسمية في الدولة والرأي العام الدقة والحذر في تعميم أي وجهة نظر حول الدور الأمني السلبي للمنظمات غير الحكومية نظرًا للتفاوت والتباين الكبير بينها.

• قيام أجهزة الدولة والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث المتخصصة وغيرها من المعنيين بالتعاون لبناء قاعدة بيانات ذات موثوقية ومصداقية لرصد المنظمات غير الحكومية، الوطنية والإقليمية والعالمية الناشطة في المملكة الأردنية الهاشمية، ومحاولة تصنيفها بصورة موضوعية غير منحازة.

• تعزيز العمل من أجل المزيد من البحوث الجادة في مجال المنظمات غير الحكومية.

• إبراز الوجه الإيجابي لهذه المنظمات الرائدة في مجالات مختلفة، والتحذير من منظمات ذات أدوار أمنية مشبوهة، سواء في المواقف الرسمية، أو في وسائل الإعلام والاتصال.

• التعاون بين مؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية على الارتقاء بثقافة التطوع والعمل من أجل الصالح المجتمعي والوطني العام، كونهما قيمة إنسانية عليا.

• دراسة إمكانية تعاون القطاعين العام والخاص مع المنظمات غير الحكومية لبناء مؤسسة توجيهية متخصصة في مجال المنظمات غير الحكومية، ومساندتها في أوجه نشاطاتها المختلفة.

• الحذر، رسميًا وشعبيًا وإعلاميًا من دعوات سيئة النية للتشكيك بالمنظمات غير الحكومية، دون إغفال المحاذير الأمنية، عندما تكون مبرّرة ومشروعة.

5. قائمة المراجع:

أ. المراجع العربية

الكتب

- إبراهيم، سعد الدين (2000). دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي. الأردن، عمّان، مطابع الدستور.
- أحمد، علم وائل (2001). مركز الفرد في النظام القانوني للمسؤولية الدولية. دار النهضة العربية، القاهرة.
- بيكلي، شون (2006). دليل التعاون الأمني للمنظمات غير الحكومية. المفوضية الأوروبية، الإدارة العامة لدائرة المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية.
- الزعبي، زيدون (2017). منظمات المجتمع المدني السورية، الواقع والتحديات. مواطنون لأجل سوريا.
- ناي، جوزف (2007). القوة الناعمة. ترجمة محمد توفيق البجيرمي، دار العبيكان.
- طي، محمد (2011). الحرب الناعمة مقومات الهيمنة وإشكاليات الممانعة. مركز قيم للدراسات، بيروت.
- ياغي، محمد (2011). الحرب الناعمة وإشكاليات الممانعة. مركز قيم للدراسات، بيروت

الرسائل الجامعية

- إدري، صفية (2012). دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر. باتنة، الجزائر.
- جندلي، خالد (2008). التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر. رسالة ماجستير في العلوم السياسية – العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة باتنة.
- الشريف، شريفي (2008). المنظمات غير الحكومية ودورها في ترقية وحماية حقوق الإنسان في الجزائر. رسالة ماجستير غي

القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجمهورية الجزائرية.

المجلات والدوريات والأوراق البحثية

- أحمديان، علي (2013). الحرب الناعمة-قراءة في أساليب التهديد وأدوات المواجهة. مركز قيم للدراسات، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، بيروت.
- جريدة "السفير" اللبنانية (2011). "عشر استراتيجيات للتحكم بالشعوب – شباب السفير". عدد 2011/12/15.
- الحسيني، محمد صادق (2010). جريدة "الجريدة". العدد 1024.
- زقاغ، عادل، وخلالفة، هاجر (2014)."عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام". دفاتر السياسة والقانون، العدد (11)، ص 265-289.
- محارمة، عمر (2017). "منظمات المجتمع المدني... الشيطان يكمن في التفاصيل. صحيفة "الدستور" الأردنية، الأحد 8 كانون الثاني/ يناير 2017.
- المصري، يسرى (2016). "عمل خيري" أم تجسس مخابراتي؟! "ذوو الخوذ البيض" سلالة جديدة من المرتزقة وصنّاع الإرهاب". صحيفة "تشرين"، 2016/8/25 (45).

ب. المراجع الأجنبية

- Beger, Nicolas, Herrberg, Antje, Uebber, Margret and Weiss, Stefani (2007). "Partners in Conflict Prevention and Crisis Management: EU and NGO cooperation". EU Presidency, Bertelsmann Stiftung, Guetersloh.
- DemMars, William E. (2010). "Hazardous Partnership: NGOs and United States Intelligence in Small Wars". International Journal of Intelligence and CounterIntelligence, 14:2, .222-193

ج. المراجع الإلكترونية

- بوخريص، خديجة (2017). "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني". الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية. إنترنت: https://www.politics-dz.com/threads/dur-almnzmat-alduli-ghir- alxhkumi-fi-tfyil-mdamin-almn-8589alnsan.
- جوني، حسن (2014). "المنظمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان". موقع الجيش اللبناني. إنترنت: https://www.lebarmy.gov.lb/
- شوقي، إيهاب (2012). "التمويل الأجنبي بين التجسس واحتواء الثورات والمجتمعات".2012/1/15. شبكة الأخبار العربية. إنترنت: http://www.anntv.tv/new/ShowSubject.aspx?ID=34163
- قبيسي، هادي (2015). "الأدوار الخفية للمنظمات غير الحكومية." مركز الحرب الناعمة للدراسات. 2015/09/03، إنترنت: http://www.softwar-lb.org/article.php?id=4402&cid=275&catidval=0